



# تحديث

## مفوضية شؤون اللاجئين تخفض موازنتها

عندما تولى رئيس وزراء هولندا السابق رود لوبرز منصب رئيس مفوضية شؤون اللاجئين في مطلع العام الجاري، تنبأ المسؤولون عن تخطيط موازنة المفوضية بأن العديد من الحكومات المانحة مرة أخرى لن تسدد إجمالي الحصص التي وعدت بها. ولما كان لوبرز اقتصادياً بحكم خبرته، فقد قرر خفض عدد العاملين في المفوضية وتقليص عملياتها بنسبة ١٥٪، حيث رأى أنه من الأفضل مواجهة الأمر الواقع وتقليص الموازنة بشكل مخطط بدلاً من اتباع النهج الذي سارت عليه المفوضية في السنوات السابقة بتجميد البرامج والأنشطة متى نفذت مخصصاتها المالية.

وبخلاف الوكالات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، تعتمد مفوضية شؤون اللاجئين على المساهمات التطوعية، حيث تتولى ١٤ حكومة مختلفة إلى جانب الاتحاد الأوروبي تمويل ٩٦٪ من نشاطها. وأكبر الدول المساهمة في تمويل المفوضية منذ عام ١٩٩٥ هي: الولايات المتحدة (٢٨,٧٪)، والاتحاد الأوروبي (١٥,٢٪) واليابان (١٤٪)، والسويد (٦,٤٪)، وهولندا (٥,٨٪)، والدانمرك (٥,٢٪)، والنرويج (٤,٧٪)، والمملكة المتحدة (٤٪). وتأتي فرنسا وإيطاليا (وكل منهما تسد ما لا يتعدى ١٪ إلا بقدر ضئيل) وألمانيا (٢,٢٪) من بين الدول الصناعية الكبرى التي تعد من صغار الممولين. وبينما قدمت الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي ٥٤٪ من تمويل المفوضية في عام ١٩٩٥، إلا أنها لم تقدم سوى ٢٢٪ فقط في عام ٢٠٠٠. ولا حظ لوبرز أن مساهمة الولايات المتحدة، وإن كانت سخية، فإنها لا تبلغ معدل دولار لكل مواطن، وهو المعدل الذي يأمل في أن تحصل عليه المفوضية من الدول الغنية. ويلاحظ أن العديد من دول شمال أوروبا حالياً تخضت هذا المستوى؛ مما دعا لوبرز إلى توجيه نقد صريح لبعض الحكومات لعدم تقديمها ما يكفي من التمويل.

ومن هنا فإن المفوضية تعتمد تخفيض إجمالي موازنتها التي تتجاوز ٩٥٠ مليون دولار إلى ٨٥٠ مليون دولار، والاستغناء عن ٦٠٠ من العاملين فيها. وسوف يترتب على ذلك إلغاء حوالي ثلاثة أرباع التمويل المخصص لإفريقيا، حيث قد تضطر المفوضية إلى تقليص بعض البرامج الهامة في مجالات الصحة وتنقية المياه وتنظيم الأسرة والحماية من فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وسوف تتسحب معظم هذه التخفيضات على المنظمات غير الحكومية التي تشارك المفوضية في تنفيذ مشروعاتها.

كما تخطط المفوضية لإغلاق مكاتبها نهائياً في عشرة بلدان على الأقل، وهي بنين والكاميرون

وتشاد وغامبيا والكويت ومالي والنيجر وسويسرا وتوغو والإمارات العربية المتحدة وفيتنام. وتقول ريتشيل ريلي، مدير سياسات اللاجئين بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، إن إغلاق هذه المكاتب سيؤثر على اللاجئين الشاردين في المدن. «ففي بعض البلدان مثل غامبيا وبنين وتشاد ومالي هناك، كما نعلم، طالبو لجوء قدموا من مناطق بعيدة، مثل إيران والعراق، وهم في أمس الحاجة إلى الحماية. أما الآن فسيصل هؤلاء اللاجئين ولا يجدون مكتباً للمفوضية يلتجئون إليه. كما أن التخفيضات غالباً ما تتم في بلدان ليس لديها إجراءات مخصصة لبت طلبات اللجوء، ويتعرض اللاجئين فيها بالفعل لخطر داهم من قبيل التفض عليهم واعتقالهم أو حتى ترحيلهم».

وفي الوقت الحالي نجد أن ربع الأشخاص الذين تقدم لهم المفوضية مساعدات، وعددهم يتجاوز قليلاً الخمسة ملايين، هم من النازحين الداخليين. ويقول لوبرز إن بعض النازحين الداخليين يدخلون في برامج كبرى في بعض الأماكن مثل غينيا حيث لا يمكن فصلهم عن اللاجئين، ومن ثم يتم تمويلهم معاً في إطار نفس البرنامج مما يجعل التمويل مضموناً لهم. وهناك مجموعة أخرى من الأنشطة الخاصة بالنازحين الداخليين تصنف تحت مسمى «المشروعات الخاصة»، وتطرح مباشرة على الجهات المانحة لبت أمرها على أساس كل حالة على حدة. وقد اتفقت الجهات المانحة هذا العام على تقديم التمويل الكامل اللازم لبرامج النازحين الداخليين الفارين من الصراعات المحتدمة منذ زمن طويل في كل من كولومبيا وإريتريا وسريلانكا، إلا أن عدم تقديمها إعانات نقدية لأنغولا أحدث انزعاجاً واسع النطاق في أوساط مؤسسات المعونات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع للعنوان التالي على الإنترنت: [www.unhcr.ch/fdrs/ga2001/funding.pdf](http://www.unhcr.ch/fdrs/ga2001/funding.pdf)

## كمبوديا تعيد لاجئي مونتانياردز إلى فيتنام

في المرتفعات الواقعة في أوساط فيتنام تعيش مجموعة من قبائل الأقليات من السكان الأصليين تعرف معاً باسم قبائل مونتانياردز. وقد جرّت هذه القبائل جرأاً إلى الحرب مع فيتنام عندما جند الكثير من أبنائها في القوات الخاصة الأمريكية ونقلوا على أثر ذلك إلى الولايات المتحدة. وفي فبراير/شباط ٢٠٠١، تظاهر الآلاف من أبناء مونتانياردز في مقاطعة كونتوم احتجاجاً على مصادرة أراضيهم وعلى القمع الديني الذي يتعرضون له (ومعظمهم من المسيحيين الإنجلييين). وأدت شراسة الانتفاضة الفيتنامية عليهم إلى فرار أعداد كبيرة منهم إلى كمبوديا. وفيما منحت الولايات المتحدة اللجوء لعدد قليل من قبائل مونتانياردز (الأمر الذي أغضب الحكومة

الفيتنامية)، بقي حوالي ٤٠٠ شخص منهم في كمبوديا، حسبما يعتقد.

وعلى الرغم من أن كمبوديا واحدة من الدول القليلة جداً في جنوب شرق آسيا التي وقعت على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أنها تعرضت لضغوط مكثفة من جانب فيتنام لترحيل اللاجئين منها. وفي مايو/أيار أجبر ٨٩ شخصاً على الأقل على العودة كرهاً إلى فيتنام على الرغم مما تعهد به رئيس وزراء كمبوديا من احترام مبدأ عدم الإرجاع قسراً، وبعد تسليمهم للشرطة الفيتنامية قيوداً بالأغلال واقتيدوا إلى مكان غير معلوم. وقد أعربت منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» عن قلقها الشديد لعدم معرفة المكان الذي اقتيدوا إليه وحقاً على سلامتهم، حيث ينص قانون العقوبات الفيتنامي على فرض عقوبة قاسية على النشاط السياسي غير العنيف الذي يعد «مناهضاً للحكم». وعلى الرغم من أن فيتنام وكمبوديا ومفوضية شؤون اللاجئين اجتمعت في هانوي لبحث هذه المسألة، إلا أن الحكومة الفيتنامية مازالت تمنع مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المرتفعات الواقعة في أوساط فيتنام.

لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع للعنوان التالي على الإنترنت: [www.montagnards.org](http://www.montagnards.org)

## آفاق مظلمة أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

بلغ حرمان اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٤٠٠ ألف من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان حداً لم يسبق له مثيل مع صدور قانون جديد للملكية العقارية.

وترجع القيود المفروضة على توظيف الفلسطينيين إلى بداية حياتهم في المنفى في لبنان، حيث يمنع اللاجئين الفلسطينيين من الانخراط في المهن المختلفة، وفي مجموعة كبيرة من الأعمال التي تتطلب مهارات عالية ومتوسطة، ومن الالتحاق بوظائف القطاع العام. وفي وجود قوانين للعمالة تتطوي على التمييز، يصبح العمال الفلسطينيون في أغلب الأحوال عاطلين بغض النظر عن مستوى التعليم الذي حصلوا عليه. وقد نجحت طبقة محدودة العدد من المهنيين والتجار الفلسطينيين في شق طريقها وسط هذه الظروف من خلال مشاركة «شريك» لبناني وقبول أجور أقل من نظرائهم أو البقاء داخل نطاق المخيمات. ويوجد قدر كبير من الممتلكات العقارية التي يملكها الفلسطينيون لم يتم تسجيلها مطلقاً. وتسم الحقوق المدنية للفلسطينيين بأنها مقيدة بقوانين وممارسات تهدف إلى جعل حياتهم غير محتملة حتى يضطروا لمغادرة لبنان، وإن كان هذا الهدف يصرح به علناً على الإطلاق. وجدير بالذكر أن



جورج ر. واكينهاث، ويقول عالم الأنثروبولوجيا الأسترالي غسان حاج إن هذا «القفص العرقي» يفصل فضلاً حاداً بين من يعيشون داخل أستراليا- القلعة الحصينة ومن يعيشون خارجها .

إن انتهاك أستراليا للمسؤولية الواقعة عليها كواحدة من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ يتناقض مع ترحيبها بمجرمي الحرب، فمن بين آلاف القتلة الذين استفادوا من برنامج الهجرة لأستراليا بعد الحرب العالمية لم يتم ترحيل أو إدانة أي منهم على الإطلاق. وهكذا فإن المعاملة التي يلقاها اللاجئين إذا ما قورنت بالمعاملة التي يلقاها مجرمو الحرب تشير إلى نزعة من العدمية الأخلاقية الراسخة في الثقافة الوطنية، وهي ما تستغلها حكومة هاورد بلا رحمة .

إن الدول الغربية نظراً لما تتمتع به من ثراء واستقرار عليها مسؤولية خاصة تجاه اللاجئين. وإذا كانت هذه الدول تتلمس الطرق لتحمل هذه المسؤولية، فمن المستبعد أن تجد دعماً لها من جانب أستراليا في هذا المسعى، مهما كان الفائز في الانتخابات التي ستعقد في نهاية العام الحالي.

وينتون هيغينز يعمل بقسم العلوم السياسية بجامعة ماكاري في سيدني.  
البريد الإلكتروني: whiggins@humanities.mq.edu.au

للإطلاع على آخر أبحاث السياسات الأسترالية بخصوص اللاجئين، يرجى الرجوع إلى الموقعين الآتيين على الإنترنت:  
www.wsos.org/sections/category/news/au-immi.shtml  
www.dev-zone.org/links/Afghan\_Refugees/

## الوصلات الإلكترونية في نشرة الهجرة القسرية

أفضل مجموعة من وصلات الإنترنت التي تتقلكم إلى مصادر المعلومات عن اللاجئين والنازحين الداخليين.  
عنوان القسم الخاص بالوصلات:

[www.fmreview.org/2links.htm](http://www.fmreview.org/2links.htm)

لاقتراح أو إضافة أي وصلات جديدة يرجى الاتصال بأسرة التحرير بالبريد الإلكتروني على العنوان الآتي:  
fmr@qeh.ox.ac.uk

الأسترالية التي كانت سفينته على مقربة منها . أما ما حدث بعد ذلك فقد فاق خيال القبطان بل والعالم كله، فقد أصبحت سفينته معرضة لإقامة دعوى قضائية ضدها، وصعد على متنها ممثلون عن الجيش الأسترالي الذين رفضوا السماح للقبطان بإنزال ركابه المحتاجين للإسعاف، وهكذا فقد أبحر هذا القبطان دون أن يدري إلى الماضي الذي كانت فيه أستراليا قلعة حصينة في زمن اتسم بالعنصرية والاستعمار الاستيطاني وما عرف بسياسة أستراليا البيضاء، وإلى واقعة دبلوماسية جسيمة أيضاً، حيث تبين أن الحمولة الثمينة على ظهر سفينته تكاد تكون الفرصة الوحيدة التي يمكن أن تستغلها حكومة جون هاورد اليمينية لإعادة انتخابها .

لقد شهد القبطان والعالم كله دولة غنية، يزد إليها عدد محدود نسبياً من طالبي اللجوء، تتحدى القيم الأخلاقية والقانون الدولي عندما رفضت بجفاء مساعدة اللاجئين الأفغان. أما الأستراليون فقد شهدوا ما هو أكثر من ذلك؛ فلطالما كان جون هاورد يعارض بإصرار التعددية الثقافية والمصالحة البناءة مع السكان الأصليين. وكان قد كشف عن رؤيته الاندماجية تحت عنوان «أستراليا واحدة» عام ١٩٨٨. وبعد ثماني سنوات استولت مجموعة منشقة من حزبه على هذه الرؤية لتجملها وتطلق عليها تسمية جديدة هي «الأمّة الواحدة»، وهو الاسم الذي اتخذته حزب يميني شعبي جديد درج منذ ذلك الوقت على التلغفل بصورة واسعة في القاعدة الانتخابية المناصرة للحكومة. واليوم تريد الحكومة تطويق حزب «الأمّة الواحدة» بالمزيد على كسب الأصوات الانتخابية العنصرية، وقد نجحت في ذلك نجاحاً باهراً. فوفقاً لاستطلاعات الرأي، يؤيد ٧٥٪ من الأستراليين قرار هاورد بترك اللاجئين يصطلون، بالمعنى الحرفي للكلمة، تحت حر الشمس على ظهر السفينة «تامبا». وقد تماشى حزب العمال على مضض مع هاورد، وبدأ يبحث بنفسه عن حصته من أصوات الناخبين المعادين للأجانب ولكن دون جدوى.

والواقع أن الترتيب لهذه اللعبة الانتخابية كان قد بدأ منذ وقت طويل. حيث كثفت الحكومة تدريجياً وضمها لطالبي اللجوء بأنهم «لصوص» و«انتهزيون» يشنون غزواً فعلياً على أستراليا، وأحييت الكابوس القديم المعروف بالخطر الآتي من الشمال، والمقصود به الحشود الحاشدة من الآسيويين الهمج الذين يتطلعون بنهم إلى أراضي أستراليا الشاسعة. وهكذا فإن هذه القضية تعد حالة نادرة لقيام الحكومة، لا وسائل الإعلام، بإثارة موجة من الفزع متعلقة بذرائع أخلاقية.

وتعتمد أستراليا إلى الإلقاء كل طالبي اللجوء حتى الأطفال منهم في مراكز احتجاز، مما يعد وضعاً فريداً بالنسبة لدولة من الدول المتقدمة. وتقع هذه المراكز في مناطق صحراوية نائية ويديرها واحد من أساطين إدارة السجون بالولايات المتحدة وهو

العمال الذين يستضيفهم لبنان من سريلنكا أو إثيوبيا يتمتعون بحقوق مدنية أكثر مما هو متاح للفلسطينيين .

«أياً كان الفائز، فالفلسطينيون هم الخاسرون». هذا القول يوجز بدقة الدور الذي يلعبه الفلسطينيون في الساحة السياسية المعقدة في لبنان، وهو دور الأداة أو كبش الفداء. وإذا كانت الانتفاضة قد أدت إلى بعض التغيير في الصورة الإعلامية للفلسطينيين فإنها لم تجعل الحياة في المخيمات البائسة المكسدة أكثر احتمالاً بأي صورة من الصور. وقد تبارى الرئيس اللبناني إميل لحود وعدد من الزعماء العرب في تمجيد الانتفاضة في الوقت الذي ظل فيه الجيش اللبناني يحاصر المخيمات في الجنوب حصاراً خانقاً، تماماً مثلما كان يحدث قبل الانتفاضة، ويلخص الممثل السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية شفيق الحوت تناقضات السياسة اللبنانية بقوله إنها «مع فلسطين، ولكنها ضد الفلسطينيين».

وقد وصل حرمان الفلسطينيين إلى مستويات جديدة مع إصدار البرلمان اللبناني مؤخراً لقانون يحرم تملك العقارات على «أي شخص لا يحمل جنسية دولة معترف بها». وإذا ظل هذا القانون على صورته الحالية دون تعديل، فسوف يؤثر بالأساس على الفلسطينيين الذين تضطروهم دخولهم المنخفضة وحاجتهم لخدمات الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين) إلى العيش في المخيمات. فنظراً لأن حدود المخيمات غير قابلة للتوسيع، ولوجود قيود على إصلاح المساكن أو التوسع فيها (حيث لا يجوز قانوناً جلب مواد البناء إلى المخيمات) فإن الأسر الفلسطينية كانت حتى صدور ذلك القانون تسعى لإيجاد مأوى لأفرادها الذين يتزايد عددهم بمحاولة شراء شقق وأراض خارج المخيمات، الأمر الذي سيصبح الآن غير قانوني، مثلما ستصبح آليات توريث الممتلكات العقارية القائمة حالياً.

لمزيد من المعلومات عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، يرجى الرجوع إلى موقع مخيم البرج الشمالي على الإنترنت، وعنوانه:  
www.bourjalshamali.com/english/hist/hcam.htm

## السفينة «تامبا»: دولة الألعاب الأولمبية تستحق الميدالية الذهبية لكراهية الأجانب

بقلم: وينتون هيغينز

في أواخر أغسطس/آب استجابت سفينة الشحن النرويجية «تامبا» لطلب أستراليا لإغاثة عبارة مشرفة على العرق وعلى متنها ٤٣٢ شخصاً من طالبي اللجوء. فقام قبطان السفينة بإنقاذهم وأرسل إشارة تفيد بأن اللاجئين يحتاجون للإسعاف، ثم اتجه إلى جزيرة «كريسماس»